الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/124
15 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البندان ٣٣ و ٩٦ من القائمة الأولية*

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طي هذه الرسالة النص الإنكليزي للخطاب المتعلق بحالة الدولة الذي ألقاه رئيس أوكرانيا ليونيد كوتشما في ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨ أمام البرلمان الأوكراني المنتخب حديثا (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٣٣ و ٩٦ من القائمة الأولية.

(توقيع) فولوديمير يلشينكو
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لأوكرانيا
لدى الأمم المتحدة

* A/53/50.

المرفق

الخطاب المتعلق بحالة الدولة الذي ألقاه الرئيس ليونيد كوتشما
في ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨ أمام البرلمان الأوكراني المنتخب حديثا

أبناء بلدي ونواب الشعب الأعزاء، إنني إذ أتحدث إلى الشعب الأوكراني وإلى المجلس الأعلى عملا بما تقتضيه السلطات الدستورية المخولة للرئيس الأوكراني، فإني أهتدي أولا وقبل كل شيء بالدوافع التالية. الدافع الأول هو المسؤولية التي تفرضها اللحظة الراهنة. فنحن نمر حاليا بنقطة تحول لها أهمية تاريخية لدى أوكرانيا، إذ تتزامن مع حلول قرن جديد. وينبغي أن تكون لدينا صورة واضحة لحالة الأمور والمهام والاحتمالات والتوقعات المتعلقة بتطوير الدولة وتنمية المجتمع.

ومن ثم يثور تساؤل هو كيف يمكن أن نتنبأ بما ينبغي أن نفعله اليوم وما هو المستقبل الذي ينبغي أن نبنيه لنا ولأبنائنا وأحفادنا؟ إن ذلك يقتضى، إلى جانب أمور أخرى، حديثا صادقا وصريحا ومخلصا بشأن الصعوبات والخسائر والأخطاء والعوائق.

ثانيا، هذا هو أول خطاب ألقيه أمام البرلمان الجديد. لذا، فإني إذ أهنئكم على نجاحكم في الفوز بالمقاعد البرلمانية وإذ أهنئ الأحزاب والكتل السياسية التي فازت بالحق في التمثيل في المجلس الأعلى وأهنئ البرلمان الجديد على بدء أعماله، لآمل وأعتقد في أنكم تدركون جميعا مسؤوليتكم عن الطريق الذي ستسلكه أوكرانيا من الآن فصاعدا وعن صورة أوكرانيا وهي تدخل القرن الحادي والعشرين.

وبهذه المناسبة، أود أن أذكر حقيقة لا مراء فيها على الإطلاق وهي أن أوكرانيا موجودة حاليا وستظل دولة مستقلة ذات سيادة. والسؤال هو إلى أي مدى ستكون أوكرانيا دولة ديمقراطية ذات توجه اجتماعي يسودها حكم القانون وإلى أي مدى يمكن ضمان سلامة الأسس الدستورية الأساسية التي تقوم عليها. وهو سؤال حيوي للغاية ونحن الذين لدينا إجابته. ولا تقف مهمتنا عند مجرد الإجابة على هذا السؤال بل يجب أن نعطي للأمة الأمل وأن نفتح الطريق لطاقاتها وحركتها وإرادتها من أجل الإسراع بالتقدم المحرز في التحول الاجتماعي. وينبغي أن تصبح أوكرانيا دولة تُستثمر فيها طاقات الفرد إلى أقصاها ويتاح فيها للفرد أن يشارك في عمليات بناء الدولة.

وتأكيدي لذلك يأتي أيضا في ضوء التقدم الذي أحرز خلال الحملة الانتخابية والنتائج التي أسفرت عنها. والجدل المتعلق بهذه المسألة لا ينتهي. ولا تزال هناك وفرة في التقديرات والتنبؤات والخيارات المختلفة المتعلقة بمزيد مـــن التطورات. وهي مسألة أترك لخبراء العلوم السياسية مهمة إجراء تحليل

مستفيض لها كما أقرر بوضوح لا لبس فيه أنه لن تنفذ أية مخططات ضارة بأوكرانيا ما دمت في منصب الرئيس.

ومن الضروري الاستفادة من الدروس الرئيسية للانتخابات: فأغلبية الشعب الأوكراني لا ترغب في استعادة نظام القيم الاجتماعية السابق ولا تؤيد التطرف السياسي بأشكاله. والشعب يحتج على النكسات والإخفاقات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، ولا يفهم ولا يقبل النزاعات المطولة التي لا طائل من ورائها بين أجنحة السلطة وهيئاتها على مختلف المستويات. فقد سئم للغاية من الاتهامات المتبادلة التي كانت تدور داخل أروقة السلطة ومن البحث عن المذنب، كما مل جدا من توقع أن يطرأ تحسن على ظروف معيشته. وهذه أوضاع لا يمكن السكوت عليها ولن يُسكَت عليها بعد اليوم. والواجب الحتمي في الأعمال الإضافية التي سنقوم بها، كما أراه، هو إقرار النظام داخل هيئات السلطة أولا ثم على نطاق الدولة كلها. وسأنتهج هذا الخط من خطوط السياسة العامة بثبات وحزم.

وعموما، فإن المسألة الحيوية قيد النظر هي ضرورة ترجمة الفكرة القومية إلى واقع بصورة تراعي الطابع المميز للمرحلة التي تمر بها التنمية في بلدنا حاليا. وينبغي أن تشمل هذه العملية جميع المصالح الاجتماعية المختلفة وأن تستند إلى الخبرة التاريخية للشعب وإلى عقليته وتقاليده كما ينبغي أن تحدد، في الوقت نفسه، الأهداف والأولويات الرئيسية للتقدم في البلد وأن توحد الشعب والدولة والمؤسسات العامة من أجل تحقيق تلك الأهداف والأولويات.

والحاجة إلى رمز موحِّد فعال يشجع الجميع على العمل المثمر والخلاق تُحتِّمُها اليوم عوامل كثيرة أهمها ما يلي: أولا، نحن نعيش حاليا مرحلة حاسمة للغاية. ثانيا، لا يشعر بعض مواطنينا بأنهم ينتمون إلى أمة واحدة ويتشاطرون اهتماماتها ويسعون إلى تحقيق أهدافها. فالشعب منقسم وفقا لمجموعة كبيرة من الخصائص: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإقليمية والمتعلقة بالنظرة إلى الأمور. ثالثا، توجد درجة عالية بصورة غير مقبولة من تسييس القضايا الاقتصادية والاجتماعية بل ومحاولات علنية في بعض الأحيان لإحلال الإيديولوجية محل الاقتصاد. ولقد كان ذلك واضحا بصورة جلية خلال الحملة الانتخابية. إنني أؤيد التحركات المسؤولة والخلوص إلى استنتاجات معقولة ومحايدة بشأن الحالة الاقتصادية تراعي الظروف الموضوعية وتأخذ في اعتبارها نقاط البدء. فهذا هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن يقوم عليه وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية واقعية.

وإذ أتطرق إلى هذه المسألة الأساسية في حياتنا، فإني أرى أنه يلزم أن أذكركم بأن مسار الإصلاح الاقتصادي الذي وافق عليه البرلمان الأوكراني في عام ١٩٩٤ ينبع أساسا من الإعلان الصادر بشأن سيادة دولة أوكرانيا ومن القانون الخاص بالاستقلال الاقتصادي لأوكرانيا. وقد جرى فيما بعد، في الاتفاق الدستوري والدستور، ترسيخ المبادئ الأساسية لبناء الدولة المنصوص عليها في هذين القانونين. وهذا هو الطريق الاقتصادي الذي دافعت عنه وسأظل أدافع عنه، وخاصة ما يتعلق بالاستفادة من الإنجازات العالمية التي أحرزت مؤخرا ودخول المعترك الاقتصادي الدولي.

وهناك مسألة أخرى وهي أن الإصلاحات الاقتصادية لا تجدي وحدها. بل ينبغي أن تكون أداة لإعادة التأهيل الكيفي للاقتصاد وإدخال إصلاحات اجتماعية شاملة وتحسين مستوى المعيشة.

وتختلف الحالة الآن اختلافا كيفيا عن الحالة التي كانت سائدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. فقد استطعنا لأول مرة منذ عام ١٩٩٠ وقف الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي كما يزداد الإنتاج الصناعي بصورة تدريجية وبدأت تطرأ زيادة على حجم رأس المال المستثمر وعلى حجم البضائع المنقولة وعلى بعض المؤشرات الأخرى أيضا. بيد أن هذه ليست إلا دلائل على أننا بدأنا نحرز تقدما إيجابيا.

فما الذي منعنا من إنجاز المزيد؟ لم تكن الاستهانة بالظروف الصعبة التي كانت تكتنف مرحلة البداية، وهي استهانة كثيرا ما كانت توجه إليها أصابع الاتهام، هي السبب الوحيد، فقد كان لعوامل أخرى تتركز أساسا في مجال النزاعات السياسية تأثيرها الملموس.

فقد أصبحت الأزمة المالية في العام الماضي شديدة للغاية وواسعة النطاق. إذ لم يقتصر أثرها على مالية الدولة وحدها، بل أثرت على مالية المشاريع والمؤسسات أيضا كما قللت إلى حد كبير من الفرص المتاحة لنا لتحقيق استقرار اقتصادي كامل. والمشاريع الفردية ليست هي الوحيدة التي تحقق خسائر هي وعدد من القطاعات. فقد زادت المديونية الائتمانية بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة. وزاد العجز في ميزانية الدولة بنسبة تكاد تصل إلى ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبحلول أول نيسان/أبريل من هذا العام تجاوز حجم الدين الداخلي ١٣ بليون هرفنيا.

ولا يمكن أن أحمل الحكومة وحدها مسؤولية ذلك. حيث إنه لم يوافَق في العام الماضي على اقتراح واحد من اقتراحاتها الداعية إلى تخفيض الإنفاق في الميزانية. فتأخير الموافقة على الميزانية أدى وحده إلى خسائر تبلغ نحو ٣ بلايين هرفنيا في صورة قروض خارجية. وإذا لم تُتخذ تدابير رئيسية على سبيل الاستعجال لتحقيق التوازن في الميزانية بين النفقات والإيرادات الحقيقية، فسينتهي الحال بالدولة إلى أزمة ديون مزمنة.

إن الحالة صعبة للغاية، ولكني لا أريد إعطاءها أكثر من حجمها. فزمامها لا يزال بأيدينا. إذ يجري حاليا تمويل الأنشطة الاجتماعية من الميزانية بصورة كاملة. والتضخم آخذ في الانخفاض. كما يُحافَظ حاليا على استقرار العملة. وتواصل الحكومة ضمان دفع التزامات الديون. بيد أن من الضروري أن نفهم كل شيء لا ليتسنى منع العمليات التي تزعزع استقرار الإنتاج فحسب، ولكن لنتمكن من تجاوز أزمة الميزانية هذا العام على الأقل.

لقد كانت هذه الأمور في حسباني عندما أصدرت المرسوم القاضي باتخاذ تدابير تقشفية لتقليل العجز في الميزانية إلى ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وسيقدم مجلس الوزراء قريبا جدا مشروع القانون المناسب إلى المجلس الأعلى. بيد أن وضع ميزانية معقولة في العام المقبل يزداد فيها خفض العجز

ليس أمرا أقل أهمية. وأعلم أن تلك المهام شاقة للغاية. إذ تنطوي على قرارات غير مستحبة فضلا عن تقليل الإنفاق وإلغاء عدد كبير من مزايا الرعاية الاجتماعية بصورة لم يألفها أي بلد آخر. فالأمر ببساطة هو أنه ليس أمامنا طريق آخر. وسأطلب إلى المجلس الأعلى المنتخب حديثا أن يتناول هذه المسألة بتفهم وعلى نحو مسؤول.

إن العملية المتعلقة بالميزانية ينبغي أن تكون الأساس الذي تُختَبر به قدرتُنا على التعاون المثمر بين الحكومة والبرلمان ورغبتُنا في هذا التعاون. وأنا لا أؤيد الاقتراحات الداعية إلى حل مشاكل الميزانية وغيرها من المشاكل الاقتصادية عن طريق التضخم. بل على النقيض من ذلك، فإن المخرج يكمن في زيادة تعزيز العملة الوطنية. ولهذا الغرض، ينبغي أن يُتوخى في ميزانية عام ١٩٩٩ تقليل معدل التضخم إلى نسبة تتراوح بين ٧ و ٨ في المائة، على أن ينخفض هذا المعدل بنسبة تتروح بين ٥ و ٦ في المائة في السنوات التالية. وهذا أمر مهم لحماية الدخول ودعم عملية الاستثمار ومهم أيضا للأنشطة الاقتصادية ككل.

وفي الوقت ذاته، يلزم زيادة القيمة النقدية للناتج المحلي الإجمالي، أي كمية النقود المستخدمة في الاقتصاد، دون التسبب في حدوث تضخم. ويلزم أيضا ضمان إدخال تحسين كبير في هيكل العملة المتداولة. إذ أن نصف العملات الوطنية تقريبا لا يوجد لها حاليا سجل في الحسابات المصرفية. وهذه ظاهرة مفزعة ومرفوضة.

وقد آن الأوان لتعديل السياسة النقدية. فقد كان للاتجاه إلى التعزيز الصوري للهرفنيا على مدى السنتين الأخيرتين أضراره الملموسة بالمنتجين المحليين ولا سيما المصدرين. وإني أعتقد أنه ينبغي لنا أن ننتقل قريبا إلى سياسة تكفل التعادل بين سعر صرف الهرفنيا ومعدل التضخم. فإذا ما أمكن التغلب على الأزمة المالية وتوافرت أوضاع ملائمة على صعيد الاقتصاد الكلي، فإن بإمكاننا أن نتوقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٥ في المائة هذا العام وبنسبة تتروح بين ٢ و٣ في المائة في ١٩٩٩/٢٠٠٠ وبنسبة تتروح بين ٤ و ٥ في المائة سنويا في المستقبل. وسينمو الإنتاج الصناعي بمعدل يزيد عن التقدير الموضوع بنسبة تتروح بين ١,٥ و ٢ في المائة.

ومن المتطلبات الأساسية لذلك إجراء تحول هيكلي شامل. وتعزى الحاجة إلى هذا التحول إلى التشوه التقليدي للصناعة الأوكرانية المتوارث من الحقبة السوفياتية إلى جانب الاتجاهات التي بدأت تظهر في السنوات الأخيرة. وأكثر هذه الاتجاهات إثارةً للانزعاج هو انخفاض حصة المنتجات التامة الصنع. فمنذ عام ١٩٩٠، انخفضت تلك الحصة إلى النصف تقريبا أي إلى ٣٤ في المائة (من الناتج المحلي الإجمالي). كما انخفضت حصة الإنتاج الهندسي بنسبة قدرها ٥٠ في المائة بينما انخفضت حصة الصناعات الخفيفة إلى السدس. أما حصة قطاع المعادن الحديدية الذي يستهلك نحو ٤٠ في المائة من الكهرباء والغاز المستهلكين في الصناعة، فقد زادت بنسبة ١٥٠ في المائة. إن الظروف الخاصة بنا وكذلك الخبرة العالمية يحتمان علينا الجمع بين السياسة الهيكلية والابتكار. فهذا هو السبيل إلى النمو الاقتصادي لأوكرانيا وإلى تثبيت أقدامها كإحدى قوى التكنولوجيا الرفيعة المستوى.

وسيتبين لمجتمعنا أن من الممكن تماما بلوغ هذا الهدف. فقد حافظ على جوهر إمكانياته الفكرية والإنتاجية والعلمية، التي لا يستطيع كثير من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية التباهي بها. ولا يعني ذلك، بطبيعة الحال، أنه ينبغي لنا أن نولي اهتماما أقل للقطاعات التي تتسم بسرعة دوران رأس المال، مثل الصناعات الخفيفة والصناعات الغذائية. فدون التخلي عن تلك القطاعات، يجب أن نركز جهودنا على القطاعات التي من شأنها أن تحل كامل نطاق المشاكل الاقتصادية. ومن القطاعات المبشرة بالخير في أوكرانيا تصنيع الطائرات الذي تعد أوكرانيا أحد البلدان السبعة الرئيسية الذي تقوم به في العالم، وقطاع الصواريخ والفضاء، وبناء السفن، وتصنيع الدبابات. وينبغي لنا أن نبلغ مستوى جديدا من التكنولوجيا العالية وللإنتاج القادر على المنافسة في مجال الهندسة الثقيلة، وصنع الآلات، وإنتاج معدات الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعادن غير الحديدية وتعدين المساحيق.

ومما لا شك فيه أن مواردنا الاستثمارية المحدودة تحتم علينا أن يتسم إنتاجنا بالتقنية العالية وأن تكون الإدارة الاقتصادية ذات طابع نظامي ولها أهداف محددة. وهو أمر تدلل عليه التجربة التي مرت بها بلدان أوروبا الغربية واليابان بعد الحرب. وعلى الحكومة أن تقرر أولويات الدولة في مجال البحث والتطوير وأن تضع برامج ذات أهداف محددة لكي يوافق عليها البرلمان فيما بعد.

وإذا كنا نريد حقا أن نمضي في طريق النهوض بالبحث والتطوير وألا نضيع الفرصة من أيدينا، فإن علينا أن نضمن الحصول على دعم حقيقي من العلماء والمعاهد العلمية، التي يتسم كثير منها بالتفرد.

وثمة مهمة عاجلة هي في مسيس الحاجة إلى الاهتمام وهي ضبط النظام الضريبي من أجل حفز عمليات الإنتاج والتغيرات الهيكلية. ويجب على الحكومة والبرلمان أن يقررا في النهاية تخفيض العبء الضريبي بصورة كبيرة.

وفي رأيي أن التدابير التالية قد تأخرت عن موعدها وهي: خفض العبء الضريبي على صندوق مكافأة العمل إلى ٣٥ في المائة في النصف الثاني من هذا العام؛ والخفض التدريجي لمعدلات ضريبة القيمة المضافة بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة؛ وتبسيط جوهر إجراءات تحصيل ضريبة القيمة المضافة؛ والخفض الكبير للعبء الضريبي الملقى على كاهل المنتجين الزراعيين؛ وفرض ضريبة واحدة على النشاط الزراعي في النصف الثاني من هذا العام؛ والأخذ بحوافز ضريبية في مجالات الاستثمار، والبحث والتطوير، والأعمال التجارية الصغيرة، وصادرات المنتجات العالية التقنية؛ ومساواة النسبة القصوى للضريبة المفروضة على الأفراد بالنسبة القصوى لضريبة الأرباح المفروضة على المشاريع؛ ومساواة الحد الذي يبدأ عنده تحصيل الضرائب بحد الفقر؛ وضبط النظام الضريبي المحلي والمدفوعات الإلزامية التي تقدم إلى الصناديق الخارجة عن الميزانية.

ويجب أن يمارس البرلمان إرادته وأن يعبر عن إحساسه بالمسؤولية بمعاودة النظر في الامتيازات التي لا علاقة لها بحفز الإنتاج. نواب الشعب الموقرين، إني آمل في أن تشجعكم على القيام بذلك الحقيقة

التالية: تلتهم الامتيازات حاليا نحو خمس إيرادات الميزانية على جميع المستويات. وينبغي ألا تـُمنح تلك الامتيازات إلا لمن يحتاج إليها فعلا. ولا ينبغي بأي حال، أكرر لا ينبغي بأي حال، المساس بحقوق المعوقين والمحاربين القدماء. ولكن ينبغي تطويع أي شيء آخر بحيث يؤدي إلى تشجيع الإنتاج والبحث والتطوير والأخذ بالتكنولوجيات المتطورة.

وينبغي أن يجري في ميزانية جيدة التمويل زيادة دور ضرائب الإنتاج عن طريق توحيد قائمة السلع الخاضعة لضريبة الإنتاج ومعاودة النظر في معدلات الضرائب المفروضة على المشروبات الكحولية ومنتجات التبغ. وما لم توكل إلى الحكومة مسؤولية هذه الأمور، فلن نصل إلى الكفاءة والمرونة اللازمتين للتصدي لها. فقد تركنا الحكومة بلا أي نفوذ يـُذكر على الاقتصاد، وخاصة عمليات التنفيذ التي تحتاج إلى تدخل سريع.

وإني أؤيد أيضا الاقتراح الداعي إلى تخفيض الاقتطاعات من صندوق المعاشات التقاعدية من ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧ إلى ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٩ ثم إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠، مع زيادة المساءلة عن الإخلال بالقوانين الضريبية في الوقت نفسه.

وينبغي أن يتم هذا العام تقديم مشاريع القوانين التي تتضمن التغييرات ذات الصلة حتى يتسنى إقرار قانون ضريبي في النصف الأول من العام المقبل وأخذه في الحسبان لدى إعداد ميزانية عام ٢٠٠٠. وينبغي أن يجري بعد الموافقة على القانون الضريبي إقرار التوقف لمدة خمس سنوات عن إدخال أية تعديلات في النظام الضريبي. وقد وضعت الحكومة مشاريع قوانين بشأن خفض عبء الضرائب على صندوق مكافأة العمل تقضي بالعمل بضريبة واحدة على الأراضي والحفز الضريبي للأعمال التجارية الصغيرة وإعادة هيكلة ديون المشاريع الصناعية. لقد بلغ إلحاح هذه المشاكل وتأخرنا عن حلها حدا يحتم اعتماد مشاريع القوانين المذكورة أعلاه في أقرب وقت ممكن، في الدورة الحالية.

إن إنجاز هذه المهمة التي تتسم بأهمية بالغة لاقتصاد الدولة برمتها، يتوقف اليوم على المجلس الأعلى وحده، لا سيما وأن تخفيف العبء الضريبي كان من بين الأحكام الأساسية للبرامج الانتخابية التي وضعتها جميع الأحزاب والكتل السياسية والمرشحون لشغل مقاعد نواب الشعب. ويـُسوغ لي ذلك تماما أن أقول لنواب الشعب ما يلي: إن الباب المؤدي إلى عودة الاقتصاد الأوكراني إلى طبيعته وتحسـُّنه مفتاحه في أيديكم. وسيتوقف أساس التعاون بين المجلس الأعلى والرئيس والحكومة ومستوى هذا التعاون وفعاليته على كيفية استخدامكم لهذا المفتاح. ولكي نعجـّل بعملية الاستثمار، فإننا نحتاج أيضا إلى نظام رشيد لانخفاض القيمة يستهدف حفز الإنتاج؛ ومؤسسات للتمويل والتأجير ولسوق الأوراق المالية؛ وتأمين مخاطر الاستثمار؛ والتحرير المتوازن للاقتصاد، بصورة تراعي الملامح المميزة للمرحلة الانتقالية والمهام التي تفرضها تلك المرحلة.

وأرى أن الضروري من هذه الزاوية تدعيم النظام المصرفي. فنظرا لأنه يتسم في معظمه بعزلة ذاتية، فإن عمله لا يخدم مصالح الاقتصاد المحلي بالصورة المناسبة ولم يقم حتى الآن بدوره كقاطرة للإصلاحات السوقية. وفي نظري أن من أهم الأعمال المشتركة التي يجب أن تقوم بها الحكومة والمصرف الوطني وضع وتنفيذ برنامج شامل لإعادة النظام المصرفي إلى حالته الطبيعية والأخذ بإجراء يعتمد عليه للتأمين على الودائع وإشراك المدخرات الشخصية للسكان في عملية الاستثمار. وفيما يتعلق بالمصرف الوطني ذاته، فإني إذ أدافع كما دافعت قبل ذلك عن مبدأ استقلاله، أود أن تزيد مسؤوليته عن السياسة النقدية والائتمانية وعن الحفاظ على التوازن في السوق النقدي وعن توثيق التعاون مع مجلس الوزراء.

وينبغي أيضا إدخال تحسين جذري على ممارسة استخدام استثمارات رأس المال المركزية. وسيقرر مجلس الوزراء اعتبارا من العام المقبل هيكل الإنفاق في ميزانية الدولة - وهو عبارة عن ميزانية تقديرية مصممة أساسا لمنح قروض طويلة الأجل لمشاريع البحث والتطوير. ويجري حاليا إنشاء مصرف لهذا الغرض يسمى المصرف الأوكراني للتعمير والتنمية. بيد أنه ينبغي الانتباه إلى أن هذه العملية ستستغرق فترة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ عاما إذا اعتمدنا على الإمكانيات المحلية وحدها. ويشكل ذلك مبررا قويا للاضطلاع بمزيد من العمل لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في ظل جميع الشروط اللازمة التي يضمنها القانون. وقد بَينتُ هذه الشروط بالتفصيل في تقرير قدمته في اجتماع للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

وينبغي أيضا أن يتم على أساس قانوني العفو عن رأس مال الاقتصاد الموازي ذي الأصل غير الإجرامي، سواء كان قد جرى نقله إلى الخارج أو كان موجودا في أوكرانيا.

أبناء بلدي الأعزاء وجميع الحاضرين هنا، أود أن أركز بصورة خاصة على المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي الصناعي. فهو قطاع يهم كل واحد منا. ويقوم اقتصاد الدولة بأكمله على هذا القطاع بصور عديدة، إذ أن فيه إمكانيات كبيرة جدا لم تستغل بالكامل كما يواجه مشاكل وصلت إلى حد حرج. فهو يفقد حاليا قدرته على البقاء، فكيف يمكن له أن يجدد نفسه بصورة طبيعية؟ ولا يزال الريف يتخلف، بصورة متزايدة، عن مضمار العلاقات بين السلع والنقود. فكل شيء يتم من خلال عمليات مقايضة، وهي عمليات لا تعود بالفائدة على الريف ذاته ولا على الدولة. وبهذه المناسبة، فإن ذلك يتم بصورة متزايدة بناء على قرارات حكومية. ولقد اتسعت الفجوة بين أسعار الحاصلات الزراعية وأسعار السلع التي يستهلكها سكان الريف ووصلت إلى حد غير مقبول. ومنذ عام ١٩٩٠ اتسعت الفجوة بنسبة لا تقل عن ٤٠٠ في المائة.

فأين المخرج؟ أول وأهم شيء يجب عمله هو اتخاذ إجراء لتثبيت أسعار الحاصلات الزراعية الرئيسية، وهو إجراء يمثل ممارسة متعارفا عليها في أغلبية اقتصادات السوق. وينبغي أن يقترن بذلك تدعيم مراقبة أسعار الموارد المادية والتقنية والوقود والخدمات المقدمة إلى المنتجين الزراعيين عن طريق مكافحة الاحتكار.

ثانيا، ينبغي ألا يُقتَصر على تخفيف العبء الضريبي بل ينبغي تبسيطه بصورة جذرية عن طريق فرض ضريبة واحدة على الأنشطة الزراعية.

ثالثا، ينبغي إعادة جدولة ديون الدولة لدى المشاريع الزراعية وإنشاء صندوق خاص لتزويد تلك المشاريع بالتسهيلات والضمانات الائتمانية على أساس تنافسي.

رابعا، ينبغي تزويد المناطق الريفية بالآلات عن طريق التمويل والتأجير وإقامة شبكة من المراكز المشتركة بين المزارع للآلات والتكنولوجيا وخدمات التأجير.

خامسا، ينبغي تهيئة الظروف الملائمة التي يستطيع المنتجون الزراعيون من خلالها أن يختاروا بمحض إرادتهم شكل الزراعة. ويقتضي ذلك وضع مبادئ قانونية واقتصادية مناسبة لتنمية المزارع الخاصة من ناحية، وإعادة تشكيل المزارع الجماعية وتحسين حيويتها من ناحية أخرى، بما يتمشى مع ظروف السوق والتغيرات الطارئة على استخدام الأراضي.

سادسا، ينبغي مواءمة قانون الأراضي مع الدستور. كما ينبغي وضع أساس قانوني وتشكيل سوق للأرض تتسم بالتحضر وتخضع لتنظيم الدولة فضلا عن تطوير العلاقات بين استغلال الأراضي وتأجيرها. وينبغي إنشاء مصرف للمزارعين.

سابعا، ينبغي تطوير الهياكل الأساسية لإنتاج الحاصلات الزراعية عن طريق برنامج حكومي خاص. كما ينبغي تكثيف عمليات الخصخصة وإنشاء هياكل متكاملة لإنتاج الحاصلات الزارعية وتجهيزها وتخزينها وبيعها.

ثامنا، ثمة حاجة إلى تنظيم جمركي مرن لواردات الأغذية يستهدف حماية ودعم المنتجين المحليين للمنتجات المماثلة، فضلا عن التنظيم الجمركي المرن للواردات الحيوية اللازمة لكفالة انتعاش القطاع الزارعي الصناعي، كما يلزم تطوير الهياكل الأساسية الاجتماعية في الريف واتخاذ تدابير لحفز أعمال التشييد الفردية، وتقديم المساعدة لتنمية الأعمال غير الزارعية. وآمل في ألا يواجه هذا النهج اعتراضات كثيرة جدا وتقدم حاليا مشاريع القوانين ذات الصلة إلى المجلس الأعلى، بينما جرى البت في بعض المسائل في مراسيم رئاسية.

ومن المهام المعقدة لإنعاش الاقتصاد مهمة تعتبر من الأولويات الراسخة وهي: تشكيل سوق وطنية وكفالة وجود طلب يتزايد نموه باستمرار من جانب مستهلكين داخليين يتمتعون بالملاءة المالية ولهم نصيب متزايد في هيكل الإنتاج. ورغم أننا نلاحظ زيادة نسبة الصادرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، فإنه ينبغي لنا أن ننتبه إلى أننا قد وصلنا إلى الحد الأقصى لهذه الزيادة. وعلينا أن نركز اهتمامنا على تحسين الهيكل الإنتاجي للصادرات. ويقتضي ذلك إدخال تحسين كبير في التجارة الخارجية، وتوسيع الأسواق

القائمة، والبحث عن أسواق جديدة. ويجب أن نسلم بأن عدم الاكتمال الهيكلي للإصلاحات وعدم شمولها يعودان بدرجة كبيرة إلى أن النماذج الإنمائية لأوكرانيا قد جرى وضعها دون مراعاة خصوصية البلد وإطاره التشريعي الحالي والمستقبلي وحالة الاستعداد السيكولوجي للشعب لإجراء تغييرات جذرية في أساليب حياته المستقرة والمعتادة.

والمشكلة الأصعب والأكثر إيلاما هي إصلاح علاقات الملكية. وأعتقد أنه ينبغي حل تلك المشكلة على أساس اقتصاد مختلط من خلال تحسين كفاءة جميع عناصر ذلك الاقتصاد. وينبغي تعزيز الملكية الخاصة ورأس المال المحلي. حيث إن تأثيرهما على الانتعاش الاقتصادي لا يزال حتى الآن بعيدا جدا عن القدر الكافي. وتعزيز رأس المال المحلي يلزمه إدخال تغيير في أولويات الخصخصة. ونحن في حاجة إلى النظر في حقيقة مفادها أن الشركات المحلية تفتقر إلى الموارد اللازمة لمشاركتها في عمليات خصخصة المرافق الاستراتيجية. ويعني ذلك أنه ينبغي لنا أن نسمح لها بالإدارة الطويلة الأجل لمجموعات الأسهم المملوكة للدولة في ظل شروط تفاوضية.

وينبغي إشـــراك ممثلي الأعمال التجارية الوطنية على نطاق أوسع في تسيير شؤون الاقتصاد. فمشاركتهم في هذه العملية حتى الآن هي استثناء أكثر منها قاعـــدة. ولا بد لنا أن ندرك أن الخصخصة لا تعني مجرد نزع الملكية من الدولة. بل إن هدفها الأساسي هو إيجاد مالك يتمتع بالكفاءة وقادر على إدارة الأعمال واجتذاب الاستثمارات وضمان قدرة الإنتاج على المنافسة وخلق وظائف جديدة ودفع أجور الموظفين واستحقاقات الدولة في حينها. ومن الأمور الأخرى التي تشغل البال بنفس الدرجة ضرورة تعزيز الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وهناك قطاع من قطاعات الاقتصاد متروك خارج الصورة حتى الآن وهو قطاع الشركات، رغم أن نصيبه في الإنتاج الصناعي الكلي يتجاوز النصف. وتتسم إدارة أصول الدولة بالضعف الشديد، رغم أنها تشكل قطاعا كبيرا إذ تشمل مجموعات الأسهم ونحو ٥٠٠ ٥ شركة من شركات المساهمة وأكثر من ثلث الإنتاج الصناعي الكلي. ويشكل ذلك إخفاقا كبيرا من جانب الحكومة، وهو أمر سبق أن أشرت إليه وسيتعين عليَّ أن أتصدى له بمزيد من الحزم في المستقبل.

ولن نستطيع إنشاء اقتصاد سوقي كامل الأركان إلا إذا وضعنا له الأساس، وهو حرية المنافسة التي تحتاج بدورها إلى إلغاء الاحتكار، وتهيئة بيئة تشجع على المنافسة، وتنظيم الاحتكارات الطبيعية من قِبل الدولة، وإتاحة إمكانية التنافس على طلبات الأعمال التي تعرضها الدولة. ويلزم تعزيز هيئات مكافحة الاحتكار وتأثيرها الفعلي على التطورات الاقتصادية. فمن الواضح أن تأثيرها الفعلي ليس كافيا في الوقت الراهن.

ولا يمكن أن تتحقق الفائدة المرجوة من السوق بغير إدخال تحسين جذري في نظام المدفوعات النقدية. فأكثر من ٤٠ في المائة من إجمالي حركة التجارة يقوم على عمليات مقايضة. ويراودني الأمل،

معشر النواب الموقرين، في أن تشاركوا باهتمام في الإزالة التشريعية لمختلف العقبات التي تعترض سبيل إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد الوطني، لا سيما وأن ثلثكم ممثل لمشاريع.

وبالنظر إلى الظروف المعروفة جيدا التي يمر بها اقتصاد أوكرانيا والأمن القومي أيضا، فإن من المهم للغاية إنشاء نظام للإمداد بالطاقة وحفظها يمكن التعويل عليه. ويلزم بذل جهود عاجلة ومنسقة في هذا المجال، وذلك لأسباب في مقدمتها الأحوال التي تمر بها صناعة الفحم، وهندسة الطاقة، وقطاع النفط والغاز، وسوق الطاقة. ولا مفر من اتخاذ تدابير استثنائية في هذا الصدد. فإنشاء قاعدة الطاقة الخاصة بنا شرط أساسي لبقائنا.

ونظرا لأن الدولة كانت تحتل في الماضي الموقع الأول دائما، فقد كان يُضحَّى بمصالح الأفراد. وقد أفقدنا ذلك الكثير. ونحن نخسر اليوم أيضا. ومن ثم فإن هناك عدة مسائل تتسم بأهمية قصوى وتكتسب طابعا ملحا وهي: توفير الإمكانيات الاقتصادية للأفراد، وتحقيق التوازن الاجتماعي، ووقف الاتجاه المحفوف بالمخاطر نحو تقليص الضمانات الاجتماعية. وصياغة المسألة على هذا النحو لا يقصد منها توخي نهج دعائي أو مضايقة الناس. فهذا هو السبيل الوحيد الذي نستطيع من خلاله النمو في المستقبل.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا التغيير في محور تركيز سياسة الدولة لن يتسنى تحقيقه إلا إذا توافر الأساس الاقتصادي المناسب. وعليه فإن جوهر جميع سياساتنا وأعمالنا الفعلية ينبغي أن يحدده التنفيذ المتزامن والشامل لهذين الأمرين الأساسيين.

ولا يوجد في الوقت الراهن عمل أهم من دفع متأخرات الأجور والمعاشات، مهما يحدث وفي أقرب وقت ممكن. ويجب أن نتصدى في النهاية لأسباب تلك المتأخرات. فعدم واقعية الميزانية، والسعي المتواصل إلى زيادة الإنفاق، وما يجري حاليا من إعطاء قيمة صورية لعنصر العمل تقل عن قيمته الحقيقية، والافتقار إلى الحافز اللازم للعمل، وانخفاض مستوى الإنفاق الاجتماعي، ربما كانت هي العقبات الرئيسية في سبيل تعزيز الاقتصاد.

وفضلا عن ذلك، فإن الدخل النقدي لأكثر من ١٨ في المائة من الموظفين الأوكرانيين يقل عن خط الفقر. وسيلزم في السنتين المقبلتين إجراء إصلاحات شاملة لنظام مكافأة العمل. وأرى أن من العناصر الأساسية لذلك العمل الأخذ بمعيار اجتماعي جديد يكون ملزما لجميع قطاعات الاقتصاد - في شكل حد أدنى للأجر في الساعة تتولى الدولة تنظيمه.

ويراودني الأمل في أن يعمل البرلمان بنشاط من أجل التغلب على عدم اكتمال وعدم توازن التشريعات في مجال علاقات العمل والرعاية الاجتماعية. ويجب أن نسرع بوضع واعتماد قانون مدني للعمل إلى جانب قوانين بشأن مستوى الكفاف ومقايسة دخول الأشخاص وأن نحسِّن من الممارسة المتبعة في توصيل المعونة الاجتماعية التي لها مستفيدون محددون. ومن المهام العاجلة في هذا الصدد إصلاح نظام

المعاشات التقاعدية. فبصرف النظر عن أي شيء آخر، ينبغي أن نضع آلية تتسم بالكفاءة يتم بموجبها تقديم مكافأة مثلى محددة جيدا عن السنوات التي قضيت في الخدمة والقضاء على عمليات التسوية الظالمة والمهينة.

وتحتاج مشكلة العمالة إلى اهتمام متواصل ومتزايد. فعلى عكس الدول ذات أسواق العمل المتطورة، فإن لدينا تجمعات من المتعطلين عن العمل في بعض المناطق كما نواجه صعوبات في التغلب على تلك المشكلة بسبب كثرة الخصوصيات المحلية. وفيما يتعلق بالعمالة، فإن العمل الذي تضطلع به الهيئات الرسمية في المناطق التي تكون المشاكل فيها أكثرها حدة وصعوبة واتصافا بالإلحاح سيجري تقييمه الآن وفي المستقبل بالاستناد، بدرجة كبيرة، إلى كيفية حل تلك المشاكل وكيفية أداء هذه الهيئات لواجباتها نحو الشعب. وينبغي توفير ضمانات كافية لإتاحة فرص العمل للشعب في سياق الخصخصة وإعادة تشكيل هياكل المشاريع.

وهناك اتجاه آخر ذو صلة ينبغي أخذه في الحسبان وهو زيادة عمليات الهجرة التي تؤثر على فئة من الأشخاص تتمتع بمؤهلات علمية عالية وتهاجر وهي في أنسب سن للعمل. ويقتضي ذلك اتخاذ تدابير عاجلة لحل المشاكل. كذلك، فإن تدفق المهاجرين إلى أوكرانيا من دول أخرى يجري بغير ضابط يُذكر. وإني أرى اتجاها مهما نحو اتباع هذه السياسة في زيادة عدد الملاك وإتاحة فرص إنشاء الأعمال الخاصة لجميع الراغبين في ذلك. ولا ينبغي أن يكون الحق الدستوري في الملكية، وفي الحصول على القروض لأغراض الملكية الخاصة، وفي حيازة الممتلكات الخاصة، بما في ذلك الأراضي، مجرد جعجعة بغير طحن، لا سيما وأن عدد المواطنين الذين يمتلكون أسهما أو أراضي يبلغ الآن ٢١ مليون مواطن.

وحاجتُنا أوضحُ وآكدُ إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من التدابير لتحسين نوعية الحياة وزيادة العمر المتوقع والتغلب على الاتجاهات الديمغرافية الضارة. فإلى جانب تركيز الجهود والإمكانيات والموارد على حماية الصحة، ينبغي لنا أن نغير الطريقة التي ننظر بها إلى البيئة الاجتماعية تغييرا جذريا. وينبغي أن يكون تطبيع كامل المناخ السائد في المجتمع والتعجيل بممارسة الأسرة لدورها من الأولويات العملية للدولة. فجعل الأسرة واحدة من الأولويات المدرجة على قائمة القيم الاجتماعية سيساعد إلى حد كبير في حماية الأمة من الانحلال ومن تدهور القيم الروحية والأخلاقية وما يتصل بذلك من أمراض اجتماعية وظواهر خطرة أخرى.

وفيما يتعلق بالنمو الروحي والفكري للفرد، فإني أود تأكيد الأهمية القصوى للتعليم والثقافة. فالحالة التي أصبح عليها هذان المجالان حاليا تغدو متناقضة بصورة صريحة وسافرة مع دورهما ووظائفهما ومقاصدهما الاجتماعية. والحياة ذاتها تقتضي منّا أن نصبح أمة من المتعلمين، لذا ينبغي منع التعليم من التحول إلى تجارة لا تحكمها قيود أو ضوابط، الأمر الذي يجعله محالا على الكثيرين. وإغلاق المدارس ورياض الأطفال وغيرها من المنشآت تحت ذرائع شتى، ولا سيما في الريف، هو عار قومي. ولن يغفر لنا التاريخ والمستقبل إذا استُبعد الأطفال وصغار السن من عملية التعليم وتحولت الثقافة من عنصر لغرس

القيم الروحية والإنسانية إلى أداة لبث قيم مناقضة لتلك القيم وطريقة لإفراز شعب بدائي يدمر الأساس الروحي للأمة. وينبغي أن يصبح المجال الروحي، بالفعل لا بمجرد القول، اتجاها ذا أولوية في تنمية المجتمع. بيد أن مما يؤسف له أن المرء يستطيع أن يخرج بانطباع مؤداه أن ممثلي السلطتين التنفيذية والتشريعية كلتيهما قد توارثوا بالفطرة مبدأ يقضي بألا تمول الثقافة والتعليم والعلم إلا إذا تبقت أموال في الميزانية بعد تمويل جميع المجالات الأخرى.

والتصادم على فرص ممارسة حرية الفكر والدين ليس استثناء. فالنزاع المحتدم داخل الكنيسة الأرثوذكسية لا تخبو جذوته. ولا تكاد توجد طائفة دينية أوكرانية غير مشتركة في نزاع سياسي. ويؤدي ذلك، بصرف النظر عن أي شيء آخر، إلى زيادة سهولة اختراق الديانات غير التقليدية والملل الشمولية لأوكرانيا، ولا يسهم في ترسيخ القيم الروحية للشعب أو استقرار المجتمع. ودون التهوين من شأن الذنب الواقع على كاهل هيئات السلطة التنفيذية، يجب عليّ أن أقول إن بعض نواب البرلمان السابق والحالي ضالعون في هذه الأمور، وفي عملية تحقيق التوازن المحفوفة بالمخاطر في المجال العرقي السياسي ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل اللغوية.

ويحملني تحليل الحملة الانتخابية على الاعتقاد بأنه لا يزال علينا أن نفعل الكثير من أجل تمكين أبناء شعبنا من ممارسة حقوقهم السياسية ممارسة حقيقية. وينبغي الإشارة إلى أن الأساس الذي يقوم عليه البنيان السياسي للشعب الأوكراني لا يزال بعيدا عن الاكتمال، كما أن النظام الحزبي في شكله الحالي منفر للفرد بوجوه كثيرة.

وأعتقد أن من المهم للغاية تدعيم مؤسسات النظام السياسي الديمقراطي وكفالة إقامة مجتمع مدني في أوكرانيا. ومعنى ذلك أنه ينبغي أن تتوافر ثلاثة ظروف على الأقل: أولا، ينبغي توفير ضمانات قانونية لقيام أحزاب قوية على نطاق الأمة. إذ لا يمكن إنكار أنه حتى بعض الأحزاب التي تجاوزت حاجز الـ ٤ في المائة هي - في واقع الأمر - تنظيمات إقليمية.

ثانيا، ينبغي تعديل قانون الانتخابات تعديلا جذريا. فالأفكار والبرامج، لا المال، هي التي ينبغي أن تكون أساس الفوز في الانتخابات.

ثالثا، ينبغي أن تتكيف النقابات العمالية وغيرها من الاتحادات الجماهيرية مع حقائق الواقع الجديدة. ويلزم أن تتحول تحولا حقيقيا إلى مؤسسات جماهيرية مؤثرة في المجتمع، بدلا من مواصلة الممارسات التقليدية والوظائف الموروثة من الحقبة السوفياتية بصورتها المتطرفة. ونحن نحتاج بصورة خاصة، في ظل الأوضاع التي نمر بها حاليا، إلى اتباع إجراء في تسوية الخلافات المتعلقة بالعمل يتسم بالصلاحية والفعالية الدائمتين ويقوم على الشراكة الاجتماعية والحوار البناء.

وسترد قائمة بمهام محددة للتنمية في أوكرانيا في خطة عمل مجلس الوزراء التي ستقدم إليكم للنظر فيها والموافقة عليها. ويقوم الأساس القانوني لتنفيذ تلك الخطة على أكثر من ٧٠ مشروع قانون تمت صياغته بالفعل بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية.

وينبغي أن يتم على سبيل الاستعجال بحث وإقرار ٥٠ مشروعا من هذه المشاريع، على أن يتم بحث وإقرار معظمها في هذه الدورة. وسيمكننا ذلك من توفير الوقت الذي يعتبر ثمينا للغاية بالنسبة لنا في الوقت الحاضر الذي تنفذ فيه تدابير عاجلة ومهام طويلة الأجل لسياسة الدولة. وينبغي لنا، بعد أن نكون قد أعددنا عدتنا مما هو لازم من توقعات للنتائج المحتملة وغيرها من التنبؤات، أن نكفل توافر مجموعة كاملة من الظروف. وقد ذكرتُ بعض هذه الظروف في هذا الخطاب أو هي مفهومة منه ضمنا.

وأرى أن من المناسب إضافة ما يلي: أولا ينبغي لنا أن نميز بوضوح، استنادا إلى الخبرة العملية، بين المهام الواقعية الممكنة اللازمة وبين الأوهام التي لا أساس لها، التي لا تثمر إلا توقعات لا سبيل إلى تحقيقها. فالحقيقة المرة خير من الوعود المعسولة، التي تضلل المجتمع وتُربك الشعب وتثير معارضة عمياء للأمور اللازمة والمفيدة حقا.

ثانيا، ينبغي عند تنفيذ تلك المهام أن نعتمد بصورة رئيسية على ما لدينا من مصادر قوة وإمكانيات وعلى عوامل نمونا الداخلية. ولا يمكن فصل ذلك عن كفالة الاستقرار السياسي وتوافق الآراء في المجتمع. فمن أجل البقاء تتحد كل أمة إذا كانت قادرة على الاتحاد في وقت المحن الحاسمة وتأبى النزاعات والخلافات الداخلية من أجل أهداف مهمة من الناحية الاستراتيجية. ومن الصعب، في هذا الصدد، أن نبالغ في تقدير أهمية وسائط الإعلام كأداة فعالة للغاية في تشكيل الرأي العام والتأثير في الأمة. وأوكرانيا في حاجة إلى صحافة حرة لا إلى الشجار والتناحر. وهذا متطلب ينبع من مبدأ دستوري هو حرية التعبير.

ثالثا، ينبغي أن نأبى النُهُج الأحادية الجانب والمغالاة لدى تحديد دور الدولة ومهامها في المرحلة الانتقالية. وينبغي أن نرفض أيضا وبنفس الدرجة العودة إلى نظام التوجيه الإداري والتحرر غير المحدود من القيود والفصل الكامل بين الدولة والمجتمع. وعموما، فإن الأمراض الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها أوكرانيا حاليا تعود بدرجة كبيرة، إن لم تكن حاسمة، إلى انخفاض مستوى كفاءة الدولة وعجزها عن تنفيذ قراراتها بفعالية وعن كفالة التقيد بالقواعد الموضوعة لتنظيم السلوك السياسي والنشاط الاقتصادي وما إلى ذلك؛ وبإمكاننا بل وعلينا أن نتغلب على مواطن الضعف في الدولة.

ولا يعني هذا بالنسبة إلى الاقتصاد التقليص المتناهي لآليات تنظيم السوق الموجودة والمعمول بها حاليا، بل يعني دعم تلك الآليات وتكميلها وتحسينها وتعزيزها. وينبغي أن يتم تنفيذ مثل هذه السياسة، في المقام الأول، عن طريق مجموعة كبيرة ومتنوعة من الصكوك التشريعية، مع تمهيد السبيل لإصلاح

السوق وإضفاء الطابع القانوني على العلاقات بين الأطراف الخاضعة لتلك الصكوك. بيد أن الدولة عليها أن تسعى جاهدة لكفالة تنفيذ القوانين المعتمدة تنفيذا حازما من جانب الجميع دون استثناء.

ويجب أن نقضي قضاء مبرما لا رجعـــة فيه على علتنا القديمة المتمثلة في العدمية القانونية. فإذا فعلنا ذلك، فسنتمكن من إخراج البلد من الأزمة دون اللجوء إلى السبل غير القانونية المتطرفة. بيد أنني لن أحاول التكتم على أن هناك سياسيين لا يرون سبيلا غير ذلك، بل ويحرضون الرئيس على السير فيه.

والمجال الذي يجب أن تكون الدولة مسؤولة عنه بصورة خاصة وأن تنفذ واجباتها فيه إزاء مواطنيها تنفيذا كاملا هو مجال مكافحة الجريمة. فقد وضعت تلك المهمة في إطار العناصر الأساسية للأمن القومي ويجب تنفيذها على أساس مركب وعلى نطاق مناسب للصعوبات التي تواجـَه لدى التصدى للمشاكل.

وأود الإشارة إلى الجوانب التالية التي يجب التصدي لها: تقويض الجذور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجماعات الإجرام المنظمة، ومنع تدويل أعمالها، وتوفير الأساس القانوني اللازم وتطبيقه تطبيقا فعالا وتاما. ويقتضي ذلك زيادة إكساب طابع الاحتراف لوكالات إنفاذ القوانين، وزيادة التعاون بينها وإدخال تحسينات أساسية في الممارسة القضائية. ولست راضيا عن التخلف الواضح لتشريعاتنا الجنائية عن مواكبة التحديات الصعبة التي نواجهها حاليا، ولا عن تأخر البرلمان في بحث واعتماد مشاريع القوانين ذات الطابع المستعجل، ولا عن قلة كفاءة عمل الهيئات القضائية وعدم كفاية الموارد المخصصة لها، ولا عن عدم توفير حماية تذكر للقضاة.

وما لم نخلص إلى استنتاجات جدية، فلن يقتصر رد فعل الشعب على عدم احترام الدولة وعدم ثقته بها، بل سيجد فيها حليفا للمجرمين. وستقدم إلى البرلمان هذا الأسبوع مجموعة متساوقة من مشاريع القوانين المتصلة بمكافحة الجريمة. فإن استمر تأخير اعتمادها، فإن أعمالنا كلها ستكون مماثلة للنقش على الماء.

فلنستأصل معا ظواهر خطرة ومرفوضة مثل الفساد، وخاصة داخل أجهزة الدولة، والجريمة المنظمة واللصوصية، ولنول عنايتنا للأمن القومي بجميع عناصره ومظاهره. والجوانب الحاسمة في هذا الصدد هي الجانب السياسي، والاجتماعي الديمغرافي، والاقتصادي، والإعلامي، والبيئي، والعسكري. وجميع هذه الجوانب يتعايش بعضها مع بعض في ظل ترابط وثيق للغاية. وإضعاف أي منها يهدد سائر الجوانب الأخرى.

وأود أن أؤكد على وجه الخصوص جانبا كيفيا جديدا من جوانب الأمن القومي وهو جانبه الدستوري. فالدستور - أو القانون الأساسي - الذي يعتبر العمود الفقري للدولة والمجتمع، يحتاج إلى ضمانات. ويصدق ذلك الآن على وجه الخصوص حيث تفتقر حياتنا إلى الاستقرار وتبذل محاولات للتأثير الخارجي غير المناسب. ويجب أن تكون هذه الضمانات ذات طابع قانوني بحت. كما يجب تعزيزها بأحكام دستورية أكثر فعالية، ولا سيما فيما يتعلق بالعناصر الأساسية للنظام الدستوري وحقوق الإنسان.

ولا تقل عن ذلك أهميةً في نظري تهيئةُ بيئة دولية تخدم مصالح أوكرانيا. وتوجد أدلة كافية في الوقت الراهن على أن توخي سياستنا الخارجية للتوازن والواقعية قد جعل تحقيق هذا الهدف في متناول أيدينا. فقد تمكنت سياستنا الخارجية المتوازنة والواقعية من أن تشق طريقا جديدا نحو المجتمعين الأوروبي والدولي، في نفس الوقت الذي عززت فيه علاقاتنا التقليدية مع روسيا والشركاء الآخرين داخل الاتحاد السوفياتي السابق وصححت فيه التشوه الذي كان يشوب هذه العلاقات.

ولا يستطيع أحد أن ينكر الآن أن أوكرانيا قد قوت من مركزها على النطاق العالمي وحسنت صورتها كثيرا كما رفعت من أسهمها على الصعيد الدولي. بيد أن من الواضح بنفس الدرجة أننا لسنا إلا في مستهل هذا الطريق وأن أية إنجازات تحققت يمكن أن تضيعها الألفاظ أو الأفعال غير المسؤولة والطائشة وكذلك الاستفزازية. وأود التأكيد على أنه لا يمكن ولا ينبغي لنا أن نُخضع سياستنا الخارجية لأكثر من سلطة مركزية واحدة.

وتدعيم الدولة معناه في نظري تدعيم هيئاتها، التي يجب أن تكف عن اعتبار نفسها مجرد وكالات إدارية وحكومية وأن تصبح بدلا من ذلك أداة تيسر لمعظم أفراد المجتمع التعبير عن إرادتهم. ويُعتبر ذلك أيضا بعدا أخلاقيا للشرعية وشرطا مسبقا لاستعادة الثقة في شاغلي مواقع السلطة وللتغلب على عزوف أفراد الشعب عنهم. ولذا ينبغي أن تتسم أعمال جميع السلطات بالشفافية والعلنية.

ويوجد سببان رئيسيان لضعف السلطات الحكومية ينبغي التصدي لهما. أولهما عدم استقرار تلك المؤسسات الذي أدى، بالاقتران باتجاهات سياسية واتجاهات أخرى، إلى فترة طويلة ومملة من المواجهة بين مختلف السلطات، ولا سيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبين الإدارات المحلية وهيئات الحكم المحلي. ومن ثم فقد اتسمت مناقشة وإقرار المعاهدة الدستورية والدستور، وكثير من مشاريع القوانين الأخرى التي تتفاوت أهميتها، بصراعات قاسية نظرا لعدم وجود اتفاق وتفاعل على أعلى المستويات.

وليس من رأيي أن يكون تدعيم السلطات قائما على وضع فرع من الفروع في منزلة أعلى من جميع الفروع الأخرى. بل هو عبارة عن توازن دستوري بين فروع السلطة التي يجب أن يتقيد كل فرع منها بسلطاته ومسؤولياته الدستورية تقيدا دقيقا. وسيتعين علينا، بصورة خاصة، أن نكفل تقيد الحكومات الذاتية المحلية بذلك المصطلح بمعناه الحقيقي. ومعروف عن البعض، بما في ذلك بعض نواب البرلمان، اعتبار السلطات النيابية فرعا مستقلا من فروع السلطة وتأييدهم لإنشاء هيكل مستقل يمتد من المجلس الأعلى حتى آخر قرية. وأود التأكيد على أنني لن أسمح بالتفكك أو المثلية أو الازدواجية في تنظيم السلطات وعملها، ولا بحالة ينفلت فيها زمام بعض المناطق وتتحول وهي داخل الدولة إلى دويلات يصعب السيطرة عليها.

ويجب معاودة النظر في الممارسات المتبعة في العلاقات المتبادلة بين السلطات المركزية والإقليمية وإيصالها إلى الوضع الأمثل. وجمهورية كريميا المستقلة ليست هي قطعا الأخيرة على تلك القائمة إن لم تكن الأولى.

وإني على يقين بأنكم تؤيدون رأيي الذي مؤداه أن آلية الحكم في الدولة يجب أن تكون كيانا واحدا لا يتجزأ. ويعني ذلك، في المقام الأول، أن يكون هناك التزام كامل وشامل وغير مشروط بقرارات الدولة إلى جانب المسؤولية الشخصية لكل مسؤول دون استثناء. وسأقوم بإنفاذ هذا المبدأ بدقة وحزم.

والسبب الثاني وراء ضعف السلطات يكمن في مجال الموظفين. فمن الناحية الكمية، يوجد لدى أوكرانيا إمكانيات وظيفية تثير الإعجاب، إذ يبلغ عدد موظفي الخدمة المدنية فيها أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ موظف. أما المشكلة فهي في النوعية. فالخبرة المهنية والتنظيمية الكبيرة التي كونتها الأجيال الأكبر سنا لم تـُؤيـّد على النحو الواجب بالنهج الجديدة التي تمس الحاجة إليها حاليا. بل على النقيض من ذلك، فإن المسؤولين الذين لديهم درجة ما من الميل نحو الأسواق الحرة يعانون في حالات كثيرة جدا من انخفاض مستوى أداء المهام الإدارية. ومن هنا تأتي صعوبات اختيار وندب الموظفين الأساسيين ودورانهم الكبير على جميع المستويات.

ويؤدي ذلك، بالاقتران بالتنبيهات التي وجهتها دوائر مختلفة، منها البرلمان، إلى تفاقم الإحساس بعدم التيقن ووقتية الأوضاع، مع كل ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج. والأحـوال الراهنة تقتضي وضع سياسة صارمة لتنظيم شؤون الموظفين، واتباع تلك السياسة على جميع الصعد دون استثناء. وعلى الذين لا يستطيعون أداء واجباتهم أو النهوض بأعباء وظائفهم أن يرحلوا.

والمعيار الرئيسي الذي أتبعه في تقييم المسؤولين حاليا هو في المقام الأول قدرتهم على التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة ومدى إمساكهم بزمام منظماتهم وسيطرتهم على المجالات التي يتولون مسؤوليتها. أما المعيار الرئيسي لتقييم المسؤولين في وكالات إنفاذ القانون فهو قدرتهم على ضمان الأمن العام. وستجري مساءلة المسؤولين بصفة شخصية.

وأنا مثلكم غير راض عن أداء الحكومة والسلطة التنفيذية ككل وأرى أن هناك مواطن قصور في هيكلها وتنظيم عملها. ولذا فإنني أود الإسراع بالإصلاح الإداري واعتماد قانون بشأن مجلس الوزراء. ويجب، شئنا أم أبينا، ألا تخضع الحكومة لمنطق التقاتل من أجل الحصول على موارد الدولة، في الوقت الذي تـُسبب فيه الهجمات المـُغالى فيها على الحكومة، التي ليس لها صلة بالحالة على أرض الواقع، مزيدا من عدم الاستقرار وتفاقم الشعور بالطابع الوقتي المذكور أعلاه. فلنتذكر ذلك.

أبناء بلدي ونواب الشعب الموقرين، لقد تبين لكم من خطابي أني على استعداد لالتماس التفاهم المتبادل والتعاون مع المجلس الأعلى. بيد أنكم توافقون على أن هذه العملية يجب أن تكون متبادلة وقائمة

على مبدأ المعاملة بالمثل. وأود أيضا التوصية بأن يقوم البرلمان بتحليل الممارسة المتبعة في العلاقات مع الرئيس والحكومة، ولا سيما بعد إقرار الدستور، لا لتقديم أية شكاوى أخرى بل للخلوص إلى استنتاجات جدية ومسؤولة بشأن كيفية ضمان فعالية العمل المشترك والاتفاق والتنسيق في الجهود التي نبذلها. وأرى أن على كل واحد منا أن يؤدي وظيفته وأن يؤديها بأمانة وبصورة كاملة، وفق ما تقتضيه الحالة وما تمليه المصالح الوطنية. واسمحوا لي، بصفتي الرئيس والضامن للدستور، أن أقول لكم إن هذا هو السبيل إلى تحقيق ذلك. ولن أسمح بأي مواجهة أو تصارع إداري أو بالاستعاضة عن المسلك التشريعي، أو بأية محاولات لفرض أيديولوجية ما. وأود أن أجد فيكم جميعا رفاق سلاح يرون نفس ما أراه في قضية مشتركة عظمى هي بناء أوكرانيا جديدة.

- - - - -